العائم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

سمو رئيس مجلس الوزراء متقدما الحضور الحكومي في الجلسة

أقر مشروع قانون «المناقصات العامة» في «الثانية».. و«حقوق المؤلف» و« إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين» بمداولتيهما

مجلس الأمة يدعو الحكومة لمقاطعة «ورشة البحرين»

■ الخالد: الكويت تتمسك بالثوابت الأساسية في سياستها الخارجية بدعم القضية الفلسطينية والقبول بما يقبله الفلسطينيون

■ نأمل أن يقوم أصدقاؤنا في الولايات المتحدة بالأخذ بعين الاعتبار الركائز الأساسية في قرارات الشرعية وخطة السلام

■ نرفض التشكيك بمواقف الحكومة .. فالكويت فوق كل اعتبار ونحن نعرف كيفية تنفيذ السياسة الخارجية

الشيخ صباح الخالد يلقي كلمته

■ الروضان: تعديل قانون المناقصات العامة هو البداية لتوجيه جزء من الإنفاق الحكومي على المشاريع الصغيرة

■ الغانم: موقف الكويت الداعم للقضية الفلسطينية ومناهضة الكيان الصهيوني يرفض أي مظهر من مظاهر التطبيع

كتب أحمد الرشيدي

دعا مجلس الأمة الحكومة إلى «مقاطعة اعمال «ورشة البحرين» التي دعت إليها الولايات المتحدة الامريكية ضمن خطة سلام لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والمزمع عقدها يومي 25 و26 يونيو الجاري بمشاركة صهيونية.

وقال النواب في بيان طارئ تلاه رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في جلسة المجلس الخاصة أمس «ندعو الحكومة لإعلان موقف حازم وحاسم بمقاطعة أعمال هذا الاجتماع».

وأضافوا «نرفض كل ما تسفر عنه أعمال الاجتماع من نتائج من شانها أن تساهم في تضييع الحقوق العربية والإسلامية التاريخية في فلسطين المحتلة».

وذكروا أن الكويت كانت تاريخيا مناصرة على الدوام للحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني مبينين أن التطبيع مع الكيان الصهيوني مناهض للثوابت والمواقف والتشريعات الكويتية.

من جانبه جدد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد التأكيد على تمسك الكويت بالثوابت الأساسية في سياستها الخارجية بدعم القضية الفلسطينية والقبول بما يقبله الفلسطينيون.

وقال الخالد إن الحكومة استمعت باهتمام إلى البيان وتؤكد على تمسكها بالثوابت والركائز الأساسية في سياستها الخارجية بدعم القضية الفلسطينية مضيفا «نحن نقبل ما يقبل به الفلسطينيون ولن نقبل ما لا يقبلون به».

وأعرب عن الأمل أن «يقوم أصدقاؤنا في الولايات المتحدة الأمريكية المعنيون بإيجاد حل للقضية الفلسطينية مع الأخذ بعين الاعتبار الركائز الأساسية في قرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن وخطة السلام العربية».

ورفض الخالد التشكيك بمواقف الحكومة الكويتية قائلا «ارجو عدم التشكيك بموقفنا.. الحكومة لن تقبل باي تشكيك» مشددا على أن «الكويت فوق كل اعتبار ونحن نعرف كيفية تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية».

وكان مجلس الأمة قد وافق في المداولة الثانية على مشروع قانون بتعديل قانون المناقصات العامة بما يشمل الأفضلية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند ترسية العطاءات وتشجيع المبادرين على المشاركة في أكبر عدد ممكن من المناقصات وقرر إحالته إلى الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون بموافقة 47 عضوا وعدم موافقة اثنين من إجمالي الحضور البالغ عددهم 49 عضوا. واعتبر وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان في مداخلة له ان إقرار مشروع القانون يشكل بداية جديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوجيه جزء من الانفاق الحكومي بغرض «التنويع لأصحاب الشركات الصغيرة حتى تاخذ جزءا من هذه المناقصات لتساهم في الاقتصاد الوطني وتنمية هذا البلد».

كما اقر المجلس في المداولتين الأولى والثانية على مشروع قانون بشان إصدار قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والذي يضفي الحماية على الأعمال المبتكرة في مجالات الآداب والفنون والعلوم لتشجيع الإنتاج الفكري الإنساني.

وجاءت نتيجة التصويت على للشروع في المداولة الأولى بموافقة 46 عضوا ورفض عضوين اثنين من اجمالي الحضور البالغ عددهم 48 عضوا.

واظهرت نتيجة التصويت على مشروع القانون في المداولة الثانية موافقة 46 عضوا ورفض عضو واحد واجمالي الحضور البالغ عددهم 47 عضوا.

كما وافق المجلس في المداولة الأولى على مشروع القانون في شان مزاولة مراقبة الحسابات تماشيا مع دواعي التطور التشريعي الناتج عن تنامي وازدهار الأعمال التجارية باعتبارها احد أهم الروافد الاقتصادية في الكويت.

وأقر المجلس المداولة الأولى على الاقتراح بقانون في شان حظر الشهادات العلمية غير المعادلة على ان يتم التصويت على المداولة الثانية الخميس المقبل.

وقال النواب إن هذه التعديلات تحتاج إلى دراسة متعمقة في اللجنة التعليمية، موضحين أن هذا القانون اتى بعد ضغط شديد من المجتمع ويجب ان يتم تلافي كل الثغرات وان يتم تطبيقه على غير الكويتيين. وتطرق نواب في هذا الصدد إلى أن هناك جهات خاصة تجلب أصحاب شهادات عليا غير معتمدة بالكويت، وضرورة توضيح ذلك في اللائحة التنفيذية للقانون.

وطالبوا بتشديد عقوبة من يثبت عليه التزوير، وأن يشمل كل الجامعات والهيئات التعليمية في الكويت.

ويأتي مشروع القانون نزولا على ضرورة ضبط حسابات الشركات وبياناتها المالية حفاظا على حقوق الشركاء والمساهمين من ناحية وضمان استقرار أعمال تلك الشركات من ناحية أخرى الأمر الذي يقتضي إعادة تنظيم مهنة مراقبي ومدققي الحسابات وفقا لأحدث الممارسات المحاسبية الدولية.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في جلسة مجلس الأمة الخاصة في المداولة الأولى بموافقة 52 عضوا وعدم موافقة عضوين اثنين من اجمالي الحضور البالغ عددهم 54 عضوا.

كما وافق المجلس بالمداولتين الأولى والثانية على مشروع قانون بشان إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى العمل.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في جلسة المجلس الخاصة بمداولته الأولى بموافقة 44 عضوا وعدم موافقة تسعة أعضاء من اجمالي الحضور البالغ عددهم 53 عضوا.

وأظهرت نتيجة التصويت على مشروع القانون بمداولته الثانية موافقة 46 عضوا وعدم موافقة تسعة أعضاء من اجمالي الحضور البالغ عددهم 55 عضوا.

من جانب آخر يعقد المجلس بجلسته العادية اليوم الثلاثاء وغد الأربعاء لمناقشة البنود المدرجة على جدول أعماله وأبرزها طلب مناقشة

النائب الأول يحيي النواب

الجلال يستمع مع وزير الداخلية لمقطع صوتي

حماد متحدثا